

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع ("البنك") والشركات التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وبيان الدخل الموحد، بيان الدخل الشامل الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، حيثما ينطبق على تدقيق البيانات المالية للجهات ذات المصلحة العامة، إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للجهات ذات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي
التقدير غير المؤكد فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات للعملاء	
كما هو موضح في الإيضاحات ١١ و ٤٣ حول البيانات المالية الموحدة، كان لدى المجموعة قروض وسلفيات بقيمة ٤٠٥,٩ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تمثل ٥٢,٤٪ من إجمالي الموجودات. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة عن القروض والسلفيات للعملاء المقاسة بالتكلفة المطفأة هو أمر تدقيق رئيسي نظراً لحجم رصيد الحساب وكما أنه تقدير جوهري ومعقد يتطلب تقديراً هاماً من قبل الإدارة في تقييم جودة الائتمان وتقدير خسائر الائتمان الكامنة في المحفظة، وبالتالي يتطلب جهد هام في التدقيق.	قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية حول احتساب ومعقولية وملائمة خسائر الائتمان المتوقعة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: قمنا بالحصول على فهم لعملية إصدار القروض والسلفيات وعملية إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقدير مخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلفيات للعملاء. قمنا باختبار تصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة وقمنا بتقييم الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة في هذه العمليات.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسية (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي
التقدير غير المؤكد فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات للعملاء (يتبع) قمنا بتقييم، على أساس عينة، أن الاستثناءات التي تم بيانها في السياسات والإجراءات كما هو موضح في بيان تقبل المخاطر الصادر عن مجلس الإدارة تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة المخاطر وتم توثيق عملية الاعتماد بشكل رسمي. على أساس عينة من التسهيلات الائتمانية للشركات الجديدة / المجددة، تحققنا من أن الاستثناءات التي تم بيانها للحدود، كما هو موضح في مصفوفة تفويض السلطة المعتمدة من قبل مجلس إدارة المخاطر، قد تمت الموافقة عليها من قبل لجنة مخاطر الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أو المفوض المعتمد من قبله، وتم توثيق عملية الاعتماد بشكل رسمي. قمنا بإجراء تقييم ائتماني مستقل لعينة من العملاء غير الأفراد، من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك تقييم الأداء المالي للعملاء، ومصدر سدادهم وتاريخهم والعوامل الأخرى ذات الصلة بالمخاطر. على أساس عينة من العملاء المصنفين ضمن المرحلة ٣ الذين تم تقييمهم بشكل فردي، قمنا بتقييم ما يلي: - التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المقدرة المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك معدلات الخصم المستخدمة وتحليل السيناريوهات المحتملة؛ و - تقييم وضمان قابلية التنفيذ للضمانات، بما في ذلك الافتراضات الرئيسية الكامنة. بالنسبة للقروض التي تم اختبارها بشكل جماعي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية النمذج، بما في ذلك نموذج مراقبة المخرجات والاعتماد. بمشاركة المتخصصين في مخاطر الائتمان والنماذج لدينا، قمنا بتقييم معقولية وملاءمة المنهجية والافتراض المستخدم في احتساب المكونات المختلفة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك احتساب احتمالية التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر للنماذج المختارة للاختبار. لعينة من العملاء، قمنا باختبار الدقة الحسابية واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إعادة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مستندات المصدر ذات الصلة. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان، وتعريف التخلف عن السداد، ومعايير التصنيف والمعلومات الاقتصادية الكلية المتوقعة والترجيح المرتبط بها. على أساس عينة، قمنا بتقييم معايير التدرج، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل.	يتم تقييم الجزء الهام من محفظة القروض والسلفيات غير الخاصة بالتجزئة للعملاء بشكل فردي لتحديد انخفاض قيمة الائتمان. ويتطلب ذلك من الإدارة الحصول على جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم عند تقييم معايير التعرض لانخفاض قيمة الائتمان. كذلك قد يكون هناك أحكام من الإدارة في المراحل غير الآلية وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة). يتم تصنيف قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لتعرضات الأفراد وغير الأفراد المصنفة كالمرحلة ١ والمرحلة ٢ من خلال النماذج ذات التدخل غير الآلي المحدود. من المهم أن تكون نماذج (احتمالية التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية المفعول طوال فترة التقرير. قامت المجموعة بعملية تحقق ومراقبة مستقلة لنماذج احتمالية التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر والاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير. لمزيد من المعلومات حول السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة القروض والسلفيات وكذلك إدارة المجموعة لمخاطر الائتمان، راجع الإيضاح ٨/٣ والإيضاح ٤٣ حول البيانات المالية الموحدة، على التوالي.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسية (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي
التقدير غير المؤكد فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات للعملاء (يتبع)	
	بمساعدة أخصائي مخاطر الائتمان والنماذج لدينا، قمنا بتقييم معقولة التعديلات على النماذج والتعديلات الإضافية التي قامت بها الإدارة ومراجعة مدى منطقية هذه التعديلات. لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم معقولة تجاوزات المراحل عند عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق المستقل للنماذج وتأثيرها على نتائج تقدير الانخفاض في القيمة. بمساعدة أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا، قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية تقدير انخفاض قيمة الائتمان والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمداخل للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. قمنا بتقييم الضوابط على المعالجات الآلية وغير الآلية حول الاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة. قمنا بتقييم الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة).
خطر الوصول غير المناسب أو التغييرات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات	
يعتمد البنك بشكل حيوي على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة لموثوقية واستمرارية عملياته وعملية إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات التي تتم معالجتها يوميا عبر أعمال البنك. وهذا يشمل المخاطر السيبرانية. وبالتالي فإن منح حقوق الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو مراقبتها بطريقة غير فعالة يمثل خطراً على دقة المحاسبة المالية وإعداد التقارير. ولحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات والتطبيقات الخاصة بالبنك يتوجب وجود ضوابط مناسبة لتكنولوجيا المعلومات، وضمان معالجة المعاملات بشكل صحيح والحد من احتمالات الاحتيال والخطأ نتيجة للتغييرات في البرنامج أو البيانات الأساسية. إن الوصول غير المصرح به أو نطاق الدخول الواسع تسبب خطر التلاعب المقصود أو غير المقصود في البيانات والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على اكتمال ودقة البيانات المالية الموحدة. لذلك، اعتبرنا هذا الجانب أمر تدقيق رئيسي. لمزيد من المعلومات حول أمر التدقيق الرئيسي هذا، راجع إيضاح ٤٧.	يعتمد نهج التدقيق الذي نتبعه إلى حد كبير على فعالية الضوابط الآلية وغير الآلية لتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي قمنا بتحديث فهمنا لبيئة الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في البنك وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المحددة وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات الصلة بعملية إعداد التقارير المالية وتدقيقنا. بالنسبة للضوابط ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية قمنا بمشاركة أخصائيينا الداخليين في مجال تكنولوجيا المعلومات، بتحديد دعم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وتقييم تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. قمنا بتحديث فهمنا للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية وقمنا باختبار الضوابط الرئيسية خاصة في مجال حماية الوصول وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية واكتمال ودقة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر المستخدمة في التقارير المالية. لقد غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، على سبيل المثال لا الحصر، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية: • الضوابط العامة حول تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالتحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر والتي تغطي أمان الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة؛ • الضوابط المتعلقة بالوصول الأولي الممنوح لأنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو الموظفين الذين يتم تغيير مهامهم، حول ما إذا كان ذلك الوصول يخضع للفحص المناسب وأنه قد تمت الموافقة عليه من قبل أشخاص مفوضين؛ • الضوابط المتعلقة بإزالة حقوق وصول الموظف أو الموظف السابق خلال فترة زمنية مناسبة بعد تغيير المهام الموكلة إليهم أو مغادرة البنك؛

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسية (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي
خطر الوصول غير المناسب أو التغييرات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات (يتبع)	
	• الضوابط المتعلقة بمدى ملاءمة حقوق الوصول إلى النظام الخاصة بالتراخيص الممنوحة أو الإدارية (امتيازات دخول شاملة للنظام) وأنها تخضع لإجراءات التخصيص المقيد للحقوق والمراجعة المنتظمة لها؛ • حماية كلمة المرور وإعدادات الأمان فيما يتعلق بتعديل التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل وفصل مستخدمي التطبيقات عن دائرة وتكنولوجيا المعلومات وفصل الموظفين المسؤولين عن تطوير النظام عن الموظفين والمسؤولين عن عمليات تشغيل النظام؛ و • الحقوق الممنوحة لمطوري البرنامج خلال عملية التعديل وقدرتهم على تنفيذ أي تعديلات في الإصدارات الإنتاجية للتطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل. قمنا بتحليل الفصل بين الواجبات على أنظمة التداول والسداد الهامة من أجل تقييم ما إذا كان الفصل بين مكاتب الإتصال مع المتعاملين ومكاتب الدعم فعالاً.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة والإدارة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي للمجموعة ولا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. نتوقع أن يصبح التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً جوهرياً.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء جوهرياً في التقرير السنوي للمجموعة، عند قيامنا بالاطلاع عليه، فإنه يتعين علينا إخطار المكلفين بالحوكمة بذلك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته) والمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الاشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة دائماً سوف تكشف أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مُجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت أو أنشطة الأعمال ضمن المجموعة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (بتبع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته)، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته)؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية الواردة في كلمة رئيس مجلس الإدارة (كما هو مدرج في البيان الصحفي عن الأرباح ومناقشة الإدارة وتحليلها) تتوافق مع الدفاتر الحسابية والسجلات للمجموعة؛
- يظهر الإيضاح رقم ١٠ حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة المشتريات أو الإستثمار في الأسهم التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- يبين الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة مع الشروط والأحكام التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات ومبادئ إدارة تعارض المصالح؛
- أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت إنتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد إرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته) أو لعقد التأسيس مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- يبين الإيضاح رقم ٥٠ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الإجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يتبع)

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نقر أنه، فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم يلفت انتباهنا أي أمر، يجعلنا نعتقد أن المجموعة لم تمتثل، من جميع النواحي الجوهرية، لأي من أحكام القوانين والأنظمة والتعاميم التالية، مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو على البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- النظام الأساسي للبنك، و
- الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم التي تؤثر على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض التدقيق.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)



موقع من قبل:

محمد خمس التح

رقم القيد ٧١٧

٢٩ يناير ٢٠٢٦

أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة